نصحت المواطنين والمقيمين بتوخى الحيطة والحذر والالتزام بالاشتراطات

«الصحة»: مستعدون لأي

عواصف ترابية

منها مرور 5 سنوات والحصول على امتياز آخر عامين

«الخدمة المدنية» أصدر ضوابط صرفالبدلالنقدي

أصدر مجلس الخدمة المدنية قسرارا بقواعد وشسروط وضوابط صرف البدل النقدي للإجازات.

ونصت المادة الأولى على أنه يجوز للموظف الذي لديه خدمة خمس سنوات أن يصرف أثناء الخدمة بدلأ نقديا خصما من رصيد إجازاته الدورية التى لم ينتفع بها عند طلب الصرف على ألا يقل رصيد الموظف بعد صرف البدل النقدى عن ثلاثين يوما حتى نهاية السنة المدلادية، ويكون استحقاق وصرف البدل النقدى للمعينين، وفقا لطرق التعيين المختلفة الخاضعين لأحكام مرسوم الخدمة المدنية 15 لسنة 1979.

واشترطت المادة الثانية لصرف البدل النقدى، أن تتوافر ضوابط في الموظف أولها أن يكون آخر تقريري أداء حصل عليهما قبل تاريخ الصرف امتياز، أو بأعلى درجة تقييم أداء، وفقا لنظام التقييم الخاضع له الموظف، وأن يكون الموظف قد أمضى بذات الجهة بعد التعيين أو النقل اليها مدة سنتين على الأقل سابقتين على



لا عدد محددا لأيام البيع ولا يجب أن يكون قد وقعت على الموظف عقوبات تأديبية لا يحرم من الانتفاع بإجازة في نفس عام صرف البدل ولا

يحق البيع مجددا إلا بعد مرور سنة تاريخ صدور قرار صرف بصرف هذا البدل. في تاريخ صدور قرار ونص القرار على أن صرف البدل النقدي، البدل النقدي، وإلا يكون

> تأديبية مالم يتم محوها، وفقاً للمدد المقررة قانوناً قبل صدور قرار صرف البدل النقدي. كما اشترط القرار عدم جواز تكرار صرف البدل النقدي للموظف، إلا بعد انقضاء سنة على الأقل

> من تاریخ صدور کل قرار

قد وقعت عليه عقوبات

الذي يصرف له فيما لو صرح له بإجازة دورية

ويحسب مرتب اليوم البدل النقدي يصرف عن رصيد الإجازات الدورية المجمع (مدور ومجمد) بقرار من وكيل الوزارة ثلاثون يوماً. أو رئيس الجهة القائمة بذاتها حسب الأحوال، بينما يكون الصرف وفقآ لنذات المرتب ومفرداته

السواحد من رصيد الإجازات الدورية على أساس أن الشهر مقداره وألفى القرار قيود الصرف النقدي للإجازات من الحد الأقصى 90

يوما للإجازة الدورية أو الوظيفية الخاصة بها. 180 يوماً للبدل النقدي

بإجازة دورية في ذات العام في حدود الرصيد المتبقي منها. وبين القرار أن القصد من نص «أن يكون لدى الموظف خدمة في الدولة لا تقل عن خمس سنوات»، هو الخدمة

لدى أي وزارة أو إدارة أو وحدة إدارية تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة أو الملحقة بها أو لدى الهيئات والمؤسسات المستقلة والشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة. وأوضح القرار أنه

لدى نهاية الخدمة حيث

لا يتقيد بهما في حال

الصرف النقدى أثناء

الخدمة، كما أن صرف

البدل النقدى لا يحول

دون التصريح للموظف

يجوز للجهات والهيئات والمؤسسات العامة المستقلة ذات الأنظمة الوظيفية الخاصة تطبيق نظام صرف البدل النقدى، وفقا لأحكام الفقرة الثالثة المضافة للمادة 41 من مرسوم نظام الخدمة المدنية بمراعاة الأداة القانونية المقررة، وفقا لقانون إنشاء كل جهة والإجسراءات والأنظمة

وزارة الصحة دعت إلى الالتزام بالاشتراطات الصحية أثناء العواصف الترابية داعية المرضى الذين يعانون من الربو وحساسية الصدر إلى استعمال أدويتهم

أعلنت وزارة

الصحةعنجهوزيتها

واستعدادها تحسبا

لأي طارىء، وذلك

بالتزامن مع تحذير

الأرصاد الجوية

ونصحت

وزارة الصحة

المواطنين والمقيمين

بتوخي الحيطة

والحذر والالتزام

بالاشتراطات،

مناطق البلاد.

ترابية في بعض

الموسعة للشعب الهوائِية بانتظام، عن حدوث عاصفة تجنباً لحدوث أزمة وناشدت المرضى إلى التوجه إلى أقرب مركز صحى في

حال كانت الأعارض التنفسية لا تستجيب للعلاج، مع ضرورة والأمراض الصدرية للغبار والأتربة. عدم الخروج من

المنزل إلا للضرورة القصوي. وطالبت الوزارة بالمبادرة إلى الاتصال على خط الطواريء 112 للمساعدة عندالحاحة للمساعدة الطبية، وعند الحاجة لأي استفسار الاتصال كذلك على الرقم 151، وعدم تعرض مرضى الحساسية

عبر اتفاقية رسمية بين الكويت ونيودلهي تتضمن التدابير القانونية لحفظ حقوق كل الأطراف

خفض تكاليف استقدام العمالة المنزلية الهندية

خفض تكاليف استقدام العمالة المنزلية الهندية

صدر مرسوم بالموافقة على متذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكوست وحكومة جمهورية الهند بشأن التعاون حول استخدام العمالة المنزلية، وتضمن المرسوم:

مادة أولى: الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الهند بشأن التعاون حول استخدام العمالة المنزلية، والموقعة في مدينة الكويـت بتاريخ 10/6/10 مُدينة الكويـت بتاريخ

والمرافقة نصوصها لهذا المرسوم. مادة ثانية: على الوزراء - كل فيما بخصبه – تنفيذ هنذا المرسبوم، وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه الى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هذا وتضمنت الاتفاقية عددا من البنود المهمة كما يلي:

المادة 1: الهدف من مذكرة التفاهم تهدف هذه المذكرة الى حماية حقوق كل من العمالة المنزلية وأصحاب العمل، وتنظيم العلاقة التعاقدية

> مجالات التعاون بين الطرفين بتفق الطرفان على:

المادة 2

1 - الموافقة على أن مصطلح العمالة المنزلية يقصد به كل ذكر وأنثى يكلف بأعمال يدوية داخل المساكن الخاصة (وما في حكمهما) لحساب الافراد بموجب العقد المكتوب وسيشمل على سيبل المثال لا الحصر العاملين في الحدائق المنزليّة، والرعاية بالاطفال والمسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وقيادة المركبات.

2 – العمل على خفض تكاليف استقدام العمالة المنزلية في كلا

3 - ضمان استقدام العمالة المنزلية بشكل مباشر أو عن طريق وكالات توظيف أو مكاتب أو شركات تم

كلّا البلدين وفقا لنموذج حق استقدام العمالة المنزلية المعتمد بموجب القانون الكويتي. 4 - منح الاطراف المتعاقدة حق الرجوع الى السلطات المختصة ضمن

ترخيصها/ تسجيلها من قبل حكومة

اطار زمني ثابت في حالة وجود نزاع تعاقدي يحدده الطرفان وفقا للقوانين المعمول بها. 5 – اتخاذ التدابس القانونسة ضد

المكاتب أو الشركات أو الوكالات العاملة في مجال استقدام وإرسال العمالة المتزلية في حالة انتهاك القوانين في كلا البلدين. 6 - ضمّان ألا تقوم المكاتب أو

الشـركات أو الـوكالات العاملــة فــى مجال استقدام وإرسال العمالة المنزلية في كلا البلدين باستلام أي رسوم أو استقطاع أي تكلفة استقدام أو فرض أي نوع من الاستقطاعات من الراتب بصورة غير قانونية من راتب العمالة المنزلية.

7 – العمل على تعزين الانسجام بسن صاحب العمل والعمالية المنزلية على أساس الاعتراف المتبادل بالحق في العمل بكرامة وبالثقافات الخاصة بكل منهما.

التزامات الطرف الأول التأكد من أن استقدام واستخدام -1العمالية المنزلية بموجب هذه المذكرة يجب أن يتم وفقا للقوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة في البلد

2 - التأكد من أن رعاية وحقوق العمالة المنزلية العاملين في دولة الكويت يتم الترويج لها وحمايتها وفقا للقوانين واللوائح والقرارات في البلد المضيف.

3 - ضمان صحة وتنفيذ عقد العمل الندي يجب أن يوفر حقوق والتزامات كل من صاحب العمل والعمالة

المنزلية، وذلك وفقا لما نصت عليه القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة والمعمول بها في البلد المضيف. 4 – السعي الى تسهيل التسوية السريعة لحالات انتهاك عقود العمالة

المنزلية المرفوعة أمام السلطات الكويتية المختصة. 5 – تسهيل فتح صاحب العمل لحساب بنكى باسم العامل المنزلي من أجل ايداع راتَّبه الشُّهري حسبماً هو منصوص عليه في عقد العمل، وفقا

للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت المنزلية. 7 – تسهيل إجراءات عودة العامل المنزلي لبلاده عند إتمام العقد أو في حالات الطوارئ أو كلما دعت الحاجة إلا في حالة أولئك المطلوبين لتنفيذ

الاحكام أو القرارات الصادرة من جهات التحقيق أو الجهات القضّائية. 8 – التأكد من قيام صاحب العمل بتوفير المأكل والمسكن والملبس للعامل المنزلي وتحمل نفقات تسجيله في نظام الضمان الصحي الذي يغطى العلاج في حالة المرض أو

العمل بجواز سفر العامل المنزلي، حيث ان جواز سفر العامل المنزلي هو ملك لحكومة جمهورية الهند بموجب قانونها، ويجب ألا يكون بحوزة صاحب العمل إلا بناء على موافقة العامل المنزلي. 11 - ضمان تغطية العمالة المنزلية الهاربة بتأمين لفترة أولية مدتها

الاصابة بسبب العمل وكذلك الالتزام

بالتعويض عن إصابات العمل و نقل

جثمان المتوفى الى بلده/ بلدها في

حالة وفاة العامل ودفع أجور الشهر

النذي توفي فيه العامل وغيرها من

الحقوق المنصوص عليها في القوانين

9 - ضمان حصول العامل المنزلي المتضرر على خدمات ادارة العمالة

المنزلية لتسوية أي نزاع ينشأ بين

الاطراف المتعاقدة على أن تعمل

ادارة العمالة المنزلية على تسوية

النزاع خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر

من تاريخ تقديم الشكوي. وإذا لم يتم

التوصل الى تسوية يحال النزاع الى المحكمة المختصة لنظر الدعوى خلال

ويجب إخطار الخصوم قبل ميعاد

الجلسة بأسبوعين على الأقل في

حميع القضايا المتعلقة بالعامل المنزلي

على أن يعفى العامل المنزلي من

الرسوم القضائية أمام جميع درجات

30 يوما من تاريخ الإحالة.

ستة أشهر مقابل تكلفة تذاكر العودة والأجور غير المدفوعة إن وجدت. التزامات الطرف الثاني

1 – ضمان استيفاء العمالة المنزلية لمتطلبات الفحيص الصحى والخلو من جميع الامراض المعدية أو المنقولة وإحراء فحوصات طبية شاملة من خلال راكز طبية موثوقة ومعتمدة من قبل حكومة دولة الكويت في جمهورية

2 – ضمان توفير صحيفة حالة جنائية للعامل المنزلي صادرة من السلطات المختصة في الهند تثبت خلو العامل المنزلي من أي سجل جنائي وأنه حسن السير والسلوك. 3 – إلزام العمالة المنزلية المستقدمة

بالتقيد بالقوانين والأخلاق والعادات والتقاليد الكويتية طوال إقامتها في دولة الكويت. 4 - تسهيل إجراءات تسفير العمالة

المنزلية التي تخالف الشروط التعاقدية المعمول بها في دولة 5 – السعى لوضع إجراءات/ آلية

لتسهيل وصول ومغادرة العمالة المنزلية الى / من دولة الكويت.

تسوية النزاعات أى نزاع قد ينشأ عن تسفير وتنفيذ هـذه المذكرة سيتم تسويته من قبل كلا الطرفين وديا من خلال القنوات الدىيلوماسية.

اللجنة المشتركة تشكل لجنة مشتركة، تتألف من ممثلين لكلا الطرفين، والتي تقوم 1 - المراجعة الدورية ومتابعة

وتقييم تنفيذ مذكرة التفاهم هذه. 2 – عقد اجتماعات سنوية أو كلما دعت الحاحة أو بناء على طلب أحد الطرفس، وذلك بالتناوب في كلا البلديين على أن يتم الاتفاق على موعد انعقاد اللجنة عبر القنوات الديبلوماسية.

3 – حل المنازعات الناشئة عن تنفيذ وتفسير أحكام مذكرة التفاهم هذه. 4 - التوصية بإدخال تعديلات أو إضافة بروتوكولات على مذكرة التفاهم هذه كلمات اقتضت الضرورة

المادة 7

1 - تدخل مذّكرة التفاهم هذه حين النفاذ من تاريخ الأشعار الأخير الذي يخطر فيه أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة من خلال القنوات الدييلو ماسية باستنفائه للمتطلبات القانونية الوطنية اللازمة لنفاذها.

النفاذ والتعديلات والصلاحية والمدة

2 - يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه بموافقة الطرفين كتابيا، وتدخل هذه التعديلات حيئ النفاذ وفقا للاجراءات القانونية المتبعة المذكورة في البند رقم 1 من هذه المادة. 3 – تظل مذكرة التفاهم هذه سارية

المفعول لمدة 5 سنوات وتجدد تلقائيا لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الديبلوماسية برغبته في إنهائها قبل ستة أشهر من تاريخٌ انتهائها.

4 - لن يخل إنهاء هذه المذكرة بتنفيذ الأنشطة القائمة التي بدأ العمل على تنفيذها قبل ذلك، الى حين اكتمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

«الإعلام الأمني»: ضبط 37 مخالفا فىحملةأمنيةبالفروانية

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أنه استمرارا للحملات الأمنية الآتية فى إطار توجيهات وكيل وزارة الدآخلية الفريق أنور البرجس، لتنفيذ السيطرة الأمنية وبسط مظلة الأمنّ والأمّانُ وضبطُ الخارجين عن القانون والمطلوبين.

شـؤون الإقامـة «إدارة متابعـة المخالفين» حملة أمنية موسعة على المخالفين لقانون الإقامة والعمل والخارجين عن القانون بمنطقة الري بمحافظة الفروانية.

فقد نفذت الإدارة العامة لمباحث

وأوضحت الإدارة أن الحملة أسفرت عن ضبط عدد «37» مخالفا

و «20» تغييا و «14» انتهاء إقامة و«3» بدون إثبات، وتم إحالتهم جميعا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وأكدت الإدارة أن الحملات الأمنية مستمرة لردع المخالفين والخارجين عن القانون وكل من تسول له نفسه القيام بالأعمال المخالفة.

